ISSN: 2437-0827
DOI:5424/IJO/21547
مجلة دراســـات في علم اجتماع المنظمات
المجلد: 01 العدد: 09 السداسي الأول 2021

التكوين الجامعي في ظل نظام LMD وتحقيق التنمية في المؤسسات الجزائرية

University training under the LMD system and achieving development in Algerian institution

د . بن أعـــراب مروان[1]

د . بن أعـــراب مروان، جامعة الجزائر 2، **marouanebenarab@gmail.com**

تاريخ الإستقبال: **2020/09/29** تاريخ القبول: **2021/05/29** تاريخ النشر: **2021/09/27**

ملخص:

يعتبر البحث العلمي في وقتنا الراهن الأساس الذي يقاس عليه تقدم الشعوب والأمم في مختلف المجالات، حيث تعتبر المؤسسات الجامعية المحور الأساسي لتطوير النشاطات والبحوث العلمية سواء في العلوم التجريبية أو العلوم الإنسانية والاجتماعية على حد سواء، والبحث العلمي هو عملية تقصي منظمة ترتكز على أسس منهجية وأساليب علمية، وعملية لتحليل الظواهر وإثبات الحقائق، والجزائر كغيرها من البلدان السائرة في طريق النمو فهي بأمس الحاجة إلى تطوير ميدان البحث العلمي وذلك لمواكبة التطورات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي تشهدها البلاد، فما يتم تكوينه اليوم من موارد بشرية في المؤسسات الجامعية في ظل ما يسمى نظام **L.M.D** لابد أن يتوافق ويتناسب مع ما يحتاجه سوق العمل من كفاءات لشغل مختلف الوظائف في شتى المؤسسات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية وغيرها، وهذا ما من شأنه أن يؤثر إيجابا على النهوض بالاقتصاد الوطني، ومن هنا أردت في هذه الورقة البحثية التطرق إلى التكوين الجامعي في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية في نظام ل. م. د ومساهمته في دعم سوق العمل في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الجامعة، التكوين الجامعي، نظام LMD، العلوم الإنسانية والاجتماعية، التنمية، سوق العمل.

Summary:

Scientific research at the present time basis which is measured by the progress of people's and nations in various fields, where university institutions are considered the primary focus of development activities and scientific research in both experimental or humanities and social sciences alike, and scientific research is the process of fact - based organization on the basis of the methodology and methods scientific process to analyze phenomena and prove the facts, Algeria , like other countries in the newly industrialized path of growth are in dire need to develop the field of scientific research so as to keep up with the social, economic and cultural developments and political.

in the country, what is configured Day of human resources in graduate studies in the institutions of the university under the so - called system of L. M.D It is necessary to match the human resources needed by the labor market to fill jobs related to administrative and organizational aspects and specialized fields of research and accurate sciences in various economic, social and other institutions, which would positively affect the advancement of the national economy and move the wheel of development for the optimal investment of the country's material and human resources in all sectors Hence I wanted in this research paper addressed university training in a system of l.m.d, and its contribution to the support of the labor market in Algeria and push dynamic development programs in various institutions, and university training relationship in the field of humanities and social sciences in the development in Algeria and how the higher education sector affects other sectors.

Keywords: university, university training, LMD system, human and social sciences, development, labor market.

المرسل:

مقدمة:

يعتبر قطاع التعليم العالي أحد أهم القطاعات التي تلقى اهتمام واسع من طرف المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، باعتباره المساهم الرئيسي في نشر العلم والمعرفة، من خلال عملية التعليم والتكوين الجامعي، الذي يعمل على تزويد المجتمع بالكفاءات والإطارات المناسبة التي من شأنها تغطية احتياجات سوق العمل من الموارد البشرية، إضافة إلى ما يقدمه من أبحاث ودراسات ومعارف جديدة، حيث يرتبط التعليم العالي ارتباطا وثيقا بالتغير الاجتماعي الذي يحدث في المجتمع، إذ أن مختلف هذه الأبحاث والدراسات تساهم في تفسير وتحليل الظواهر الاجتماعية التي تحدث في مختلف البناءات وذلك سعيا لحل مشكلات المجتمع.

I. تحديد المفاهيم المفتاحية:

1) الجامعة:

تعرف الجامعة على أنها: " مؤسسة علمية تتخذ البحث العلمي الموضوعي والإمبريقي مثلا أعلى في حمايتها للقيم الاجتماعية، وترسيخ دعائم النظام الاجتماعي القائم ".[1]

ويعرفها عبد الله محمد عبد الرحمان على أنها: " مؤسسة اجتماعية، ثقافية وعلمية، فهي بمثابة تنظيمات معقدة تتغير بصفة مستمرة مع طبيعة البيئة الخارجية ". [2]

وأيضا تعتبر الجامعة " امتداد طبيعي ومنطقي لمؤسسات التعليم المتخصصة، والتي ظلت تتطور على مر السنين كحصيلة أساسية للمعارف الإنسانية من حيث الإنتاج والتطبيق".[3]

من خلال هذه التعاريف للجامعة يمكن القول **كتعريف إجرائي** أنها: عبارة عن تنظيم إداري واجتماعي ينتج عنه مجموعة من التفاعلات بين عدة عناصر(الإدارة، الأستاذ، الطالب)، فهي تعتبر نسق مفتوح على المحيط الخارجي يسعى لإنتاج المعرفة العلمية وتوزيعها والعمل على تثمين المورد البشري بهدف تنمية وتطوير المجتمع.

2) التكوين الجامعي:

يعرف التكوين الجامعي على أنه: " الدراسة المتخصصة في الجامعات، ترتبط بمادة التخصص وما يرتبط بها من مواد على عكس الدراسة في التعليم العام الذي يسبق التعليم الجامعي ". [1]

---

[1]) محمد سليم السيد، الجامعة والوظيفة الكبرى للعلم، مجلة الفكر العربي، العدد 1، أفريل 1987، ص 191.

[2]) عبد الله محمد عبد الرحمان، سوسيولوجيا التعليم الجامعي، دراسة في علم الاجتماع التربوي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، د ط، 1991، ص25.

[3]) فضيل دليو وآخرون، الجامعة تنظيمها وهيكلتها، مجلة الباحث الاجتماعية، دائرة البحث قسنطينة، الجزائر، العدد 1، 1995، ص 205.

كما يعرف التكوين الجامعي أيضا بأنه: " تعليم عال وتأهيل لقوى بشرية عليا ورفيعة المستوى لكي تقوم بالترشيد والبحث العلمي، وإنتاج المعرفة وتطبيقاتها العلمية المباشرة وتنظيم إدارة المجتمع والدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ".[2]

ويعرف أيضا بأنه: " عبارة عن عملية تعديل ايجابي ذو اتجاهات خاصة تتناول سلوك الفرد من ناحية مهنية أو وظيفية، وهدفه اكتساب معارف وخبرات من أجل رفع المستوى، فهو وسيلة لإعداد الكفاءات المؤهلة للعمل الناجح والقابلة للتوظيف الفوري في الإطار المهني، ليغير المستوى المعرفي من جهة بتنميته وتزويده بالمعارف المطلوبة ومستوى المهارات، وكذلك السلوكات من جانب آخر".[3]

من خلال هذه التعاريف يمكن القول **كتعريف إجرائي للتكوين الجامعي** بأنه عملية تنظيمية تعليمية تحدث في مؤسسة أكاديمية (الجامعة) تهدف إلى إكساب الطلبة الجامعيين أنماط فكرية وسلوكية قصد تمكينهم من القيام بممارسة نشاط مهني معين.

3) العلوم الإنسانية والاجتماعية:

تعتبر العلوم الإنسانية والاجتماعية علم يحاول فهم وتفسير الظواهر الاجتماعية القائمة على الملاحظة العلمية الدقيقة البعيدة عن الميولات الذاتية، حيث تهتم بدراسة كافة جوانب حياة الإنسان فهي تضيف الكثير من المعارف إلى الرصيد العلمي العالمي وإثراء تراثه النظري، ووضع الخطط الاجتماعية التي تهدف إلى علاج المشكلات القائمة والوقاية منها مستقبلا.[4]

كما كانت الغاية الأولى من تأسيس العلوم الإنسانية دراسة السلوك البشري، سواء كان هذا السلوك نفسي أو اجتماعي أو سياسي، وحاولت العلوم الإنسانية والاجتماعية أن تنظم سلوك الإنسان تنظيما يخرجه من حالة الفوضى والتلقائية إلى حالة النظام والغائية.[5]

4) نظام ل.م.د LMD :

---

[1]) إبراهيم حسن الشافعي، تعليم اللغة العربية في الجامعات العربية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، السعودية، العدد 21، 1986، ص 8.

[2]) علي أحمد مذكور، الشهرة التعليمية رؤية متكاملة للمنظومة التربوية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، د ط، 2000، ص 47.

[3]) لحسن بوعبد الله، محمد مقداد، تقويم العملية التكوينية في الجامعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 1998، ص 10.

[4]) حفحوف فتيحة، معوقات البحث الاجتماعي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين– دراسة ميدانية في جامعات سطيف، قسنطينة، المسيلة، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة وتنمية الموارد البشرية، قسم علم الاجتماع، جامعة سطيف، 2008/2007، ص101.

[5]) زروخي الدراجي، العلوم الإنسانية والاجتماعية وإشكالية القيم في الأبحاث العلمية، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، مجلد 7، العدد 3، 2017، ص 250.

يمكن القول أن نظام LMD هو نظام للتعليم العالي حيث يسمح للطالب بالتحضير المتسلسل لثلاث شهادات: شهادة ليسانس تكوين ثلاثة سنوات، شهادة الماستر تكوين سنتين، شهادة الدكتوراه تكوين ثلاث سنوات على الأقل.

وعلى ضوء الإصلاحات الجديدة التي مست قطاع التعليم العالي، فقد تم إلغاء النظام الكلاسيكي الذي كان مقبولا من الجميع، وعوض بنظام جديد غامض الملامح بالنسبة للأساتذة والطلبة على حد سواء، وهذا النظام سمي بنظام **LMD** وفي الأصل هو تجربة للبلدان الأنجلوسكسونية، ودخل حيز التنفيذ في أوروبا ابتداء من سنة 1998 في جامعات فرنسا، ألمانيا، إسبانيا، بريطانيا، كون هذا النظام يتوافق مع بيئتها التعليمية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.[1]

ولقد تبنت اللجنة الوطنية لإصلاح منظومة التعليم العالي بمصادقة مجلس الوزراء في 20 أفريل 2002، مقاربة جديدة تمثلت في تطبيق نظام **LMD** كإصلاح جامعي جديد بدأ العمل به **2005/2004**، في الموسم كما استطاعت تشخيص أهم الاختلالات التي جعلت من الجامعة الجزائرية لا تستجيب للتحديات التي يفرضها التطور السريع في مجالات العلوم والتكنولوجيا.[2]

5) **سوق العمل:**

يعتبر سوق العمل: " المكان الذي يجتمع فيه كل من المشترين والبائعين لخدمات العمل، والبائع في هذه الخالة هو العامل الذي يرغب في تأجير خدماته، والمشتري هو الذي يرغب في الحصول على خدمات العامل ".[3]

كما يعرف سوق العمل بأنه المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيهما عرض العمل والطلب عليه، بمعنى أنه يتم فيها بيع خدمات العمل وشراؤها، وبالتالي تسعير خدمات العمل.[4]

من خلال هذه التعاريف يمكن القول **كتعريف إجرائي** أن سوق العمل هو المكان الذي يتم فيه العرض والطلب على العمل، حيث يلتقي أرباب العمل كطالبي العمل والموارد البشرية كعارضي العمل (الخدمات) في إطار قانوني.

6) **التنمية:**

---

[1]) طلحة عبد القادر، قياس كفاءة الجامعة الجزائرية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي، رسالة ماجستير، تخصص حوكمة الشركات، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012، ص96.

[2]) أحمد زرزور، تقييم تطبيق الإصلاح الجديد نظام ليسانس– ماستر– دكتوراه في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل، مذكرة ماجستير، تخصص علم النفس التنظيمي وتنمية الموارد لبشرية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006/2005، ص 87.

[3]) مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، الأردن، ط 1، 2007، ص21.

[4]) مركز رياض نجد للإشراف والتدريب التربوي، التهيئة لسوق العمل، دار المؤلف للنشر والتوزيع، لبنان، 2006، ص 16.

التنمية هي عملية مجتمعية شاملة ومتكاملة، الإنسان فيها هو هدفها النهائي ووسيلتها الرئيسية للنهوض بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة، والذي يجب أن يكون قادرا على التحكم في بيئته والاستعمال الأمثل لمواردها.[1]

كما تعرف أيضا على أنها إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغير بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد عبر فترة من الزمن يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد.[2]

من خلال هذه التعاريف يمكن القول **كتعريف إجرائي** أن التنمية تعتبر عملية مجتمعية واعية وموجهة تستهدف جميع المجالات البشرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، حيث يكون الإنسان هو المحرك الأساسي الذي يقوم باستخدام مجمل الموارد ضمن مجموعة متكاملة من الأفكار والعمليات في إطار منظم يهدف من خلالها إلى تحقيق أهداف محددة.

II. التكوين الجامعي في ظل نظام LMD وعلاقته بسوق العمل في الجزائر:

❖ **بوادر إصلاح التعليم العالي وتبني نظام الـ LMD:** بعدما شهد قطاع التعليم العالي في الجزائر مجموعة من الاختلالات في السنوات الأخيرة ولعل أبرزها ما تعلق باستقبال وتوجيه وتدرج الطلبة وما نتج عنه من ارتفاع نسبة رسوب الطلبة، بالإضافة إلى صعوبة تطبيق البرامج التعليمية في مختلف الأطوار والمستويات الجامعية نتيجة للتقييم غير الملائم، وكذا عدم توافق شعب البكالوريا مع التخصصات الجامعية المحدودة نسبيا مما أدى إلى انحصار التكوين الجامعي، إضافة إلى التزايد الكمي والسريع للتعداد الطلابي في الجامعات الجزائرية... هذه المشاكل وأخرى حتمت على الدولة الجزائرية ومسئولي قطاع التعليم العالي والبحث العلمي البحث عن الحلول الآنية والفورية لإخراج القطاع من الوضعية التي آل إليها.

لهذا قامت الدولة بحشد وتوفير جميع الإمكانيات المادية والبشرية والهيكلية اللازمة حتى يتسنى لها بذل مجهود أكبر للمواكبة التغيرات الحاصلة والعمل على التكيف والموائمة في جميع القطاعات الحيوية في البلاد، إضافة إلى ذلك وحتى يسمح لها بالاستجابة إلى تطلعات المجتمع وفي نفس الوقت خلق جو ملائم لنظام التعليم العالي يعمل وفق المعايير والأنظمة العالمية.[3]

---

[1]) نادية جمال الدين، التعليم الجامعي والأمن القومي، مجلة الوحدة، عدد 72، سبتمبر 1990، الرباط، ص 65.

[2]) كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة تلمسان، 2013/2012، ص ص 19-20.

[3]) فريد بلواهري، مدى تماشي التكوين الجامعي في نظام ل.م.د مع متطلبات سوق العمل " حسب رأي الأساتذة "، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة سطيف 2، 2012-2013، ص 49.

أما من الناحية القانونية فقد أبرزت اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم العالي في تقريرها النهائي نقائص نظام التعليم العالي في الجزائر، وكذا مجموع التوصيات التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار لتمكين الجامعة من تأدية دورها كما ينبغي في إطار عملية التنمية التي تخوضها البلاد، وأن تعمل على تكييف نظامها التعليمي والتكويني مع متطلباتها.[1]

لهذا قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتبني نظام جديد وهيكلة مغايرة لما كانت سائدة في الجامعة الجزائرية منذ الاستقلال وهو م يسمى نظام . **LMD** (ليسانس، ماستر، دكتوراه).

❖ **أهمية تطبيق نظام LMD في الجامعة الجزائرية:** يمكن إيجاز أهمية تطبيق هذا النظام في النقاط التالية:[2]

- تعديل هيكل التنظيم وفق معايير الحداثة والفاعلية.
- تدعيم العمل الجماعي ضمن أساليب فرق البحث ليكون هذا النظام أكثر فعالية.
- إشراك الطالب في تكوين نفسه ودفعه نحو البحث والاكتشاف.
- تحسين أساليب التقييم.

بالنظر للأهمية البالغة التي يكتسبها هذا النظام فهو يبقى نظام أجنبي دخيل على مجتمعنا، إذ يحمل مجموعة من الأمور السلبية التي حالت دون نجاحه منذ بداية تطبيقه الفعلي سنة 2004-2005 و حتى يومنا هذا.

❖ **أهداف تطبيق نظام LMD:** ركز محتوى هذا النظام على مجموعة من الأهداف التي من شأنها تحقيق المبتغى من وراء تطبيقه، ويمكن إيجازها في النقاط التالية:

- إرساء نظام تكوين مرن وإعداد مشروع جامعة يشمل الانشغالات المحلية والعالمية على مستوى الاقتصادي، الاجتماعي العلمي والثقافي.
- إعطاء حيوية وفعالية للتكوين الجامعي وذلك بتحديث البرامج التكوينية لتكون نوعية ومنظمة وملائمة لمتطلبات سوق العمل، وذلك بالتشاور مع القطاع الاقتصادي في إطار خطط الدولة التنموية.
- التركيز على آليات الاستقبال والتوجيه والدعم البيداغوجية للطلبة.
- تعبئة كل الأسرة الجامعية والتحامها لتكون جامعة حيوية وعصرية.[3]

❖ **وظائف التكوين الجامعي في ظل نظام LMD:**

---

[1]) نفس المرجع، ص 50.

[2]) طلحة عبد القادر، نفس المرجع، ص 99.

[3]نفس المرجع، ص 100.

تسعى منظومة التدريس والتكوين في المؤسسات الأكاديمية الجامعية إلى تكوين إطارات متخصصة في مختلف المجالات قادرة على شغل مجموعة من الوظائف في القطاعات المختلفة خاصة في المجال الإداري والصناعي والخدماتي، لهذا سأقوم بتحديد مجموعة من وظائف التكوين الجامعي على سبيل الذكر لا الحصر وهي كما يلي:

- **وظيفة تكوينية إرشادية:** حيث تسعى المنظومة الجامعية إلى تكوين شخصية الطالب وتزويده بالمعارف اللازمة في مجال تخصصه، إضافة إلى العمل على تكوين وتحصيل القدرات العلمية والشخصية الايجابية كالتنظيم والموضوعية، والدقة والنزاهة حتى يكون الطالب الجامعي فاعل ايجابي في المجتمع.[1]
- **الإعداد الأمثل للمهارات المختصة:** والذي يقصد به مراعاة التكوين الجامعي في إعداد الإطارات لاحتياجات سوق العمل من الموارد البشرية حتى لا تبقى الجامعة الجزائرية مقتصرة على مجرد تكوين نظري بحت، حيث تخصص الدولة ميزانية هامة للتعليم والتكوين الجامعي كوجه من وجوه الاستثمار البشري.[2]
- **الثقافة العلمية:** تعتبر غرس الثقافة العلمية في الطالب الجامعي أهم وظيفة للتكوين الجامعي، وهذا من أجل توطيد العلاقة بين الجامعة والمجتمع بهدف نشر الثقافة والوعي على المستوى العام.[3]

❖ **نظام LMD وسوق العمل:**

نظرا للتطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته الجزائر في السنوات الأخيرة، فقد وجب على القائمين على مختلف القطاعات بالتحلي بالنظرة الإستراتيجية المبنية على التكامل والموائمة وفي أعلى هرم هذه القطاعات يصنف قطاع التعليم العالي والبحث العلمي كحلقة وصل بين جميع القطاعات الأخرى، إذ أنه يمولها بالموارد البشرية الكفأة والمتخصصة القادرة على تنظيم وتسيير مختلف العمليات والأنشطة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة تحت ما يسمى بالتنمية المحلية.

فلا يمكن إنكار العلاقة الوطيدة بين قطاع التعليم العالي وما يقدمه من مخرجات وسوق العمل، فكما سبق وقلت قطاع التعليم العالي يعتبر الممول الأساسي للقطاعات الأخرى من الموارد البشرية، فهذا لقطاع معرض لضغوطات جديدة للاهتمام أكثر بدوره الاقتصادي والاجتماعي وخاصة ما يتعلق بمهمته

---

[1]) أسماء هارون، دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية، رسالة ماجستير، تخصص علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009-2010، ص 41.

[2]) نفس المرجع، ص42.

[3]) سامية كواشي، العلاقة بين التكوين بالجامعة والمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، تخصص علم الاجتماع، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2004-2005، ص 112.

ووظيفته الأساسية والمتمثلة في تحضير الطلبة إلى عالم الشغل وسوق العمل الذي هو في تغير مستمر.[1]

ولقد ظهرت عدة مشاكل تواجه هذه العلاقة بين التكوين في الجامعة وسوق العمل وفيما يلي سأحاول إبراز أهمها:

أولا ما يتعلق بالجامعة كمصدر أساسي لتكوين الطلبة نجد:

- تبني الدولة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي لنظام . **LMD**الذي نجم عنه ارتفاع في نسبة الطلبة المتخرجين من الجامعة بصفة كبيرة، والإحصائيات ومعدل البطالين المتخرجين من الجامعة يثبت ذلك.
- توجيه البرامج التعليمية والتكوينية خاصة في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تركز في أغلب الأحيان على نقل وإرجاع المعرفة.
- ضعف التخطيط والتسيير التقديري لنشاطات التعليم والتكوين الجامعي والبحث العلمي.[2]

وفيما يلي ما يقابله في القطاعات الأخرى وسوق العمل:

- غياب العلاقات الوثيقة بين مؤسسات التعليم العالي وباقي مؤسسات الدولة سواء العامة أو الخاصة.
- تدهور سوق التوظيف في الدولة وما نجم عنه من ارتفاع في نسبة البطالة (عدم موائمة التخصصات في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية لمتطلبات الوظائف الشاغرة في المؤسسات المختلفة).
- اعتماد المؤسسات على الموارد البشرية المتخصصة والحاملة للشهادات في الميادين العلمية والتقنية خصوصا في المجال الصناعي والإنتاجي، الذي خلق نوع من التذبذب في توظيف الموارد البشرية المتخصصة في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية في هذه المجالات.
- وفي الأخير نقص الإعلام بين الجامعة وعالم الشغل، إذ أن الإعلام يمكن من معرفة نتائج الصيرورة المهنية، حيث تتحول إل مصلحة مساعدة لتوجيه الطلبة حاملي الشهادات والمعنيين بالاندماج المهني والمرور إلى الحياة المهنية.[3]

❖ **مساهمة التكوين الجامعي المتخصص في دعم سوق العمل لدفع حركية البرامج التنموية في الجزائر:**

[1]) فريد بلواهري، نفس المرجع، ص 72.

[2]) نفس المرجع، ص 73.

[3]) فريد بلواهري، نفس المرجع، ص 78.

من خلال ما تم التطرق إليه من عناصر في هذه الورقة البحثية يمكن تحديد العلاقة بين ما يسمى التكوين الجامعي في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية في ظل نظام **LMD** وعلاقته بسوق العمل من أجل تحقيق التنمية على أنها علاقة طردية متكاملة، يعني ذلك أن الجامعة تعمل على تكوين الخبراء والإطارات المتخصصين في ميادين الإشراف والتسيير والإدارة، وتعمل على إمداد سوق العمل بما يحتاجه من موارد بشرية لتغطية المناصب الشاغرة، وهذه الموارد بدورها تعمل على خلق الحيوية والديناميكية في مختلف القطاعات والمجالات سواء ما تعلق بالقطاع الصناعي أو الاقتصادي أو الخدماتي أو التعليمي أو السياسي ...وهذا من أجل تحقيق هدف واحد وهو الاستثمار الأمثل للطاقات والموارد من أجل تحقيق التنمية في الجزائر.

الخاتمة:

في الأخير يمكن القول أنه ومن أجل تحقيق التنمية في الجزائر لابد من إعادة النظر فيما يخص قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من حيث هيكلته من جهة وكذا من حيث تكوين الطلبة الجامعيين المتخصصين من جهة أخرى، خاصة في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية لأن هذا الميدان من العلم يعمل على تحليل وتفسير مختلف الظواهر التي تحدث في المجتمع لمحاولة إيجاد الوسائل والطرق المناسبة لمعالجتها وتوجيهها في الطريق الصحيح، أيضا محاولة تنظيم سوق العمل في إطار يسمح بتكافؤ الفرص في التوظيف والعمل، بهدف تحقيق التنمية في الجزائر.

قائمة المراجع:

1) عبد الله محمد عبد الرحمان، سوسيولوجيا التعليم الجامعي، دراسة في علم الاجتماع التربوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د ط، 1991.
2) علي أحمد مذكور، الشهرة التعليمية رؤية متكاملة للمنظومة التربوية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، د ط، 2000.
3) لحسن بوعبد الله، محمد مقداد، تقويم العملية التكوينية في الجامعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 1998.
4) مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، الأردن، ط 1، 2007.
5) مركز رياض نجد للإشراف والتدريب التربوي، التهيئة لسوق العمل، دار المؤلف للنشر والتوزيع، لبنان، 2006.

6) حفحوف فتيحة، معوقات البحث الاجتماعي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين– دراسة ميدانية في جامعات سطيف، قسنطينة، المسيلة، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة وتنمية الموارد البشرية، قسم علم الاجتماع، جامعة سطيف، 2008/2007.

7) كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة تلمسان، 2013/2012.

8) أحمد زرزور، تقييم تطبيق الإصلاح الجديد نظام ليسانس– ماستر– دكتوراه في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل، مذكرة ماجستير، تخصص علم النفس التنظيمي وتنمية الموارد لبشرية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006/2005.

9) فريد بلواهري، مدى تماشي التكوين الجامعي في نظام ل.م.د مع متطلبات سوق العمل " حسب رأي الأساتذة "، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة سطيف 2، 2012–2013.

10) أسماء هارون، دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية، رسالة ماجستير، تخصص علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009–2010،.

11) سامية كواشي، العلاقة بين التكوين بالجامعة والمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، تخصص علم الاجتماع، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2004–2005.

12) طلحة عبد القادر، قياس كفاءة الجامعة الجزائرية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي، رسالة ماجستير، تخصص حوكمة الشركات، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012.

13) فضيل دليو وآخرون، الجامعة تنظيمها وهيكلتها، مجلة الباحث الاجتماعية، دائرة البحث قسنطينة، الجزائر، العدد 1، 1995.

14) محمد سليم السيد، الجامعة والوظيفة الكبرى للعلم، مجلة الفكر العربي، العدد 1، أفريل 1987.

15) إبراهيم حسن الشافعي، تعليم اللغة العربية في الجامعات العربية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، السعودية، العدد 21، 1986.

16) زروخي الدراجي، العلوم الإنسانية والاجتماعية وإشكالية القيم في الأبحاث العلمية، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، مجلد 7، العدد 3، 2017.

17) نادية جمال الدين، التعليم الجامعي والأمن القومي، مجلة الوحدة، عدد 72، سبتمبر 1990، الرباط.